مدير المعمل: نستغرب هذه الحملة ضده وهناك من لا يريد للمعمل أن يعود

شكاوى من تلويث معمل سكر تل سلحب أضرار للأراضي.. روائح كريهة وقضاء على الأسماك

حماة- محمد أحمد خبازي

اشتكى عدد من أهالي منطقة الغاب لـ«الوطن» نواتج تصنيع الشوندر السكري في معمل سكر سلحب، وبأنها تتدفق في مجرى العاصي والمصارف الزراعية وقنوات الري بالمنطقة، وتلوث البيئة بالروائح الكريهة التي تنشرها على مدى مساحات شاسعة، وتقضي على الثروة السمكية الطبيعية التي تعيش بالمسطحات المائية.

وبيّن مزارعون أن أراضيهم المزروعة بالخضار الصيفية التي تروى من تلك المصارف، مهددة بالتلوث الشنيع وهو ما يعني خسائر فادحة لهم، مناشدين الجهات المعنية بالمحافظة ووزارتي الزراعة والصناعة، التدخل السريع لمعالجة هذه المشكلة البيئية - الزراعية - الصناعية، وإنقاذ بيئتهم البرية والمائية وأراضيهم ومنتجاتهم الزراعية والثروة السمكية من هذا التلوث الشديد.

وأوضح بعضهم أن الجهات المعنية تسكت عن هذا التلوث المضر بالبيئة والناس، كيلا تقسد فرحتها بإقلاع معمل السكر بعد ٧ سنوات من التوقف عن العمل والإنتاج، فالمهم عندها تشغيل المعمل حتى لو نتجت عنه إضرار كبير بالبيئة ولفتوا إلى أنهم مع تشغيل المعمل وتصنيع الشوندر وإنتاج السكر، ولكن مع ضرورة معالجة نواتجه بشكل لا يفتك بالثروة السمكية ولا يضر بالبيئة.

ورداً على أسئلة «الوطن» كشف مدير الثروة الحيوانية في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب الدكتور مصطفى عليوي، أنه يوم الخميس الماضي تفقد مع فريق فني المصرف B المتفرع من العاصي، في موقع تل الغار وتل التلّ، وتبيّن نفوق أعداد من الأسماك والسلطعان المعروف شعبياً بـ«أبو جنب» بسبب تلوث المياه.

وبيّن أن المياه في المصرف سوداء اللون، وذات رائحة كريهة، وتتشكل طبقة زيتية، ومن الممكن أن تكون نواتج مياه معمل سكر تل سلحب. وأوضح أنه تم إجراء مقارنة بين مياه المصرف B بمياه موقع آخر، فتبين أن المياه بالموقع غير ملوثة ولم يلحظ فيه نفوق للأسماك.

وأكد عليوي أنه تم رفع تقرير للجهات المعنية ووضعها بالصورة الحقيقية للواقع.

ومن جانبه بيّنَ الخبير التنموي أكرم عفيف لـ«الوطن»، أن السمك في مجرى نهر العاصي يتعرض للنفوق من مخلفات مياه معمل سكر تل سلحب. وأوضح أن النتائج الأولية للمحصول: هي خسارة الفلاحين بسبب سياسة التسعير، حيث يباع كيلو السكر بـ٤٥٠٠ ليرة، وكيلو الشوندر فيه ١٥٠ غ من السكر ثمنه أكثر من ٦٠٠ ليرة، ويباع الثفل الرطب أي باقي الشوندر بـ ٣٠٠ إلى ٣٥٠ ليرة، والتكاليف تضاعفت عدة مرات بسبب مضاعفة أسعار المحروقات والأجور، بينما حددوا سعر الشوندر بـ٢٥٠ ليرة، والمكافأة ١٠ ليرات، وكنا نتوقع إلغاء أجزاء الـ٥٠٠ ليرة حتى ظهرت مواسم الفلاحين!.

وأشار عفيف إلى أن الإيجابية الوحيدة التي قد تكون لفضلات المعمل، هي القضاء على زهرة النيل التي تُصرف على مكافحتها المليارات ولكن بلا جدوى!.

ومن جهته، بيّن مدير معمل سكر تل سلحب رامي عيسى لـ«الوطن»، أن الإنتاج بالمعمل يسير بشكل جيد حتى اليوم، وأن الكميات الموردة من منتجي الشوندر السكري تجاوزت الـ١٤٥٠٠ طن.

وحول نواتج العمل وتسببها بتلوث البيئة ونفوق الثروة السمكية، استغرب عيسى هذه الحملة ضد المعمل!. وأوضح أن المعمل عمره ٤٥ سنة، ونواتجه تحول لأحواض ترابية بأرض الشركة وكانت تُعزَل كل سنة، وفيه صرف صحي.

ولفت إلى أن المعمل قبل توقفه كان يعمل ٤ أشهر بالسنة، ولم نكن نسمع مثل هذا الكلام الذي نسمعه اليوم علماً أننا بدأنا العمل في ١٣ الشهر الجاري «فما حَلّو يلوث العاصي»!. وأضاف: المريب بالموضوع هو تلوث العاصي خلال السنوات التي كان المعمل متوقفاً فيها، وأدى ذلك لنفوق الأسماك، وقيل يومها إن المعمل هو السبب!.

ولفت عيسى إلى أن هناك من لا يريد المعمل أن يعمل وينتج، ويعمل كل ما بوسعه لذلك!

إقبال على المراوح المزودة بالبطاريات والأسعار تصل إلى ٤٠٠ ألف ليرة

حماة- الوطن

بيّن عدد من أصحاب محال الأجهزة الكهربائية المنزلية بحماة لـ«الوطن»، أن المراوح التي تعمل بالبطاريات إضافة للكهرباء، هي الأكثر مبيعاً في هذه الأيام.

وأوضح بعضهم أن الطلب اشتد عليها مع بداية هذا الشهر، واشتد أكثر مع بداية هذا الأسبوع تحديداً.

أما عن الأنواع والأسعار فأوضحوا أن الأنواع متعددة والأحجام متنوعة، فمنها سوري المنشأ ومنها صيني، وبمقاسات مختلفة، ومنها ما هو مزود ببطاريات داخلية وأخرى تعمل ببطارية خارجية فقط، ومنها ما يعمل بالاثنتين إضافة للكهرباء طبعاً.

أما الأسعار فهي ما بين ١٥٠ ألف ليرة للمروحة ذات البطارية الخارجية، و٤٠٠ ألف ليرة لذات البطارية الخارجية، ولفتوا إلى أن المراوح ذات البطاريات الخارجية هي المطلوبة أكثر من غيرها، لكونها رخيصة.

وأشاروا إلى أن أسعار هذا العام زادت عن سابقه عليهم بنحو ٣٠-٤٠ بالمئة، بسبب زيادة تكاليف الاستيراد، أو الإنتاج وأجور الشحن بين المحافظات كما يزعم التجار الكبار والمستوردون.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أنهم اشتروا من هذه المراوح القابلة للشحن، فهي أفضل من نظيرتها التي تعمل بالكهرباء فقط، لكون الكهرباء شحيحة بمعظم الأوقات، فحالياً تصل منازلهم نصف ساعة مقابل خمس ساعات ونصف ساعة قطع. وأوضح بعضهم أنهم يستعينون بتلك المراوح على هذا « الشوب»، وخصوصاً إذا كان لديهم أطفال صغار أو كبار بالسن.

وبيّنوا أنهم في هذه الأيام يشحنونها في بعض المحال التي تتوافر فيها مولدات، وبـ١٠ ليرة فقط، وهو ما يكفي لتشغيل المروحة ما بين ٣-٥ ساعات، حسب حجم البطارية.

وذكر آخرون أنهم حوّلوا مراوحهم الكهربائية القديمة الأرضية أو العمودية، لتعمل بالبطاريات أيضاً. وأوضح بعضهم أن ذلك لم يكلفهم كثيراً، فهو أوفر من شراء مروحة جديدة. ولفتوا إلى أن تكلفة تحويل المروحة نحو ٦٥ ألف ليرة فقط، ولكنها تفقد خاصية التحكم الرقمي بسرعاتها، ويصبح ذلك يدوياً.

من جانبه بيّن رئيس دائرة الأسعار بمديرية التجارة الداخلية بحماة أحمد حوراني لـ«الوطن»، أن أسعار المراوح تندرج ضمن بند «بيان الاحتفاظ». أي إن التاجر يقدم للدائرة بيانات تكلفة وتصدق من المديرية ويحتفظ بها لديه.

أما إذا كان المستورد أو التاجر الرئيسي من محافظة ثانية، فيكتفي التاجر الذي يبيع مراوح بالمحافظة بالفواتير النظامية لإبرازها لحماية المستهلك عند اللزوم.

وكشف أنه لم يتقدم أحد حتى أمس ببيان تكلفة للدائرة.

من جهته، بيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن دوريات حماية المستهلك نظمت منذ بداية الشهر الجاري وحتى تاريخه، أكثر من ٦٣ ضبطاً بحق المخالفين الذين ارتكبوا مخالفات عدم حيازة فواتير، وعدم منح فواتير صحيحة، ومنها العديد من الضبوط التي تتعلق بمحال الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية.

تسرب السرافيس وراء استمرار أزمة النقل باللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

مع تفاقم أزمة النقل في اللاذقية خاصة أوقات الذروة بفعل تسرّب معظم السرافيس عن العمل، يعاني المواطن من صعوبة كبيرة في الوصول إلى العمل والعودة للمنزل دون الانتظار لساعات عند المواقف وفي الكراجات.

محافظ اللاذقية عامر هلال وعلى مدار اليومين الماضيين، يقوم بجولات على الكراجات الرئيسية في أوقات متفاوتة، منها كراج الفاروس وموقف الدراج في حي الزراعة، واستمع إلى شكاوى المواطنين المنتظرين مؤكداً ضرورة تأمينهم لمقاصدهم ومعالجة حالات الازدحام بشكل عام.

وأكد هلال ضرورة متابعة حركة النقل في الكراجات بشكل آلي ودقيق، والتأكد من التزام السرافيس بالعمل وتقييم الخطوط كافة ودراسة مدى إمكانية إعادة ١٣ ٪ من الكميات المحسومة على مخصصات السرافيس، وفقاً للاحتياج والكميات الواردة إلى المحافظة.

وشدد محافظ اللاذقية على أهمية متابعة الجهات المعنية بحركة الكراجات وبيان الثغرات المتعلقة بعمل السرافيس على الخطوط وتقديم مقترحات لمناقشتها في لجنة السير، بما يسهم في معالجة الازدحام وتأمين الركاب دون عناء.

عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع النقل في محافظة اللاذقية مالك الخير أكد لـ«الوطن»، العمل المستمر لمتابعة حركة النقل وضبط حركة السرافيس ومعاقبة المخالف منها بما يضمن التزامها بالعمل على الخط المرخص لها.

وأشار الخير إلى مجموعة من الإجراءات الرادعة التي يتم اتخاذها لمعاقبة السرافيس المخالفة والمتسربة من العمل، ومنها سحب بطاقة محروقات «بطاقة السير»، وعند تكرار المخالفة يتم نقل السرفيس للعمل من المدينة إلى الخطوط الضعيفة في ريف المحافظة.

وأكد عضو المكتب المختص معاقبة عدد من السرافيس المخالفة خلال الفترة الماضية، معتبراً أن حل أزمة النقل يكون بتكاتف جميع الجهات المعنية والاتفاق فعلياً على حل هذه المشكلة لنصل إلى عملية نقل أكثر شمولية وتحقيق العدالة بما يلبي حاجة الناس وحقها في موضوع توفير وسائل النقل.

وفيما يخص باصات النقل الداخلي الجديدة، لفت الخير إلى إحداث خط جديد من الكراج الشرقي إلى دوار الأزهري إضافة إلى رفد بعض الخطوط الضعيفة لتخفيف الضغط وتأمين الركاب بشكل أكبر، منوهاً بعمل الباصات بشكل كبير لسد أي نقص في محاور الخطوط التي تشهد حالات ازدحام.

وذكر الخير أنه يتم العمل لتوسيع دائرة استخدام النقل الداخلي ودعم الخطوط الممتدة برحلات إضافية، إضافة إلى تخصيص رحلات إسعافية للريف في حالات الاختناق التي تشهدها ساعات الذروة في عدد من الخطوط بالكراجات.

إقبال كبير على زراعة الذرة الصفراء في الرقة

مدير الزراعة لـ«الوطن»: مردود الهكتار يتجاوز عشرة ملايين ليرة وتكاليفه نصف ذلك

محمود الصالح

بيّن مدير الزراعة في الرقة محمد الخدلي وجود إقبال كبير على زراعة محصول الذرة الصفراء سيتجاوز المساحة المخطط لزراعتها لهذا الموسم. وأوضح أنه بلغت المساحات المزروعة في الريف المحرر حتى الآن أكثر من ٣٣٠٠ هكتار ومن المتوقع أن تصل إلى ٤٥٠٠ هكتار خلال الأيام القادمة نظراً لاستمرار عمليات الزراعة بعد حصاد محصول القمح.

وأكد مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» أن الأسعار المجزية لهذا المحصول وتوافر المياه من خلال مشروعات الري الحكومية والفترة القصيرة التي يشغل فيها المحصول الأرض هي التي شجعت على الزراعة.

وعن تقديرات الإنتاج بين مدير الزراعة أن الحقول التي تحظى باهتمام جيد يمكن أن يصل إنتاج الدونم الواحد فيها إلى طن من الذرة الصفراء، وتبلغ تكاليف زراعة الدونم الواحد نحو ٥٠٠ ألف ليرة سورية بشكل كامل في وقت تزيد فيه قيمة الإنتاج على مليون ومئتي ألف ليرة في أسوأ الأحوال، وفي حال احتفظ الفلاح بإنتاجه لفصل الشتاء يمكن أن تصل قيمة الطن إلى مليوني ليرة سورية، وهذا ما حدث في العام الماضي، حيث احتفظ عدد من الفلاحين بالذرة على شكل «عرانيس» حتى آذار الماضي وقاموا بفرطها وبيعوا الطن بقيمة مليونين ومئة ألف ليرة، لذلك هناك أرباح جيدة يمكن أن يحققها الفلاح من زراعة محصول الذرة الصفراء، على الرغم من عدم وجود مجففات في المنطقة التي تحتاج إلى عدد كبير من المجففات.

وأشار الخدلي إلى أن وزارة الزراعة أعلنت عن منح ميزات تشجيعية للقطاع الخاص لإنشاء مجففات للذرة الصفراء لكنها لا تلقى أي استجابة، باستثناء إقامة جمعية زور شمر في الريف الشرقي المحرر بالتعاون مع المنظمات الدولية لإنشاء مجفف صغير جداً طاقته طنان في الساعة وهو لا يستطيع تجفيف إنتاج الجمعية وحدها، وبالتالي فإن المنطقة تحتاج إلى مجففات تغطي لتجفيف كمية تتجاوز ٥٠ ألف طن من الذرة الصفراء.

وعن عمليات زراعة القطن أوضح مدير الزراعة أن المساحات المزروعة للموسم الحالي في كامل محافظة الرقة تصل إلى ١٢ ألف هكتار منها ٥٦٠ هكتاراً فقط في الريف المحرر الغربي والشرقي، علماً أن المساحة المخططة في الريف الشرقي والغربي المحرر هي أربعة آلاف هكتار، والسبب في عدم إقبال الفلاحين على الزراعة هو التكاليف الكبيرة لزراعة القطن، حيث كانت المساحة المزروعة قبل رفع أسعار المحصول إلى أربعة آلاف ليرة هي ٢٠٠ هكتار فقط، وبعد الزيادة وحصاد القمح تشجع الفلاحون على الزراعة وتمت زراعة ٣٦٠ هكتاراً.

وعن كميات تسويق القمح بين الخدلي أنه حتى الآن وصلت كميات القمح المسوقة إلى ٣٢١٠٠ طن في المناطق المحررة فقط، وما زالت عمليات التسويق مستمرة بمعدل خمسين طناً يومياً تقريباً، لأن هناك عدداً كبيراً من الفلاحين قاموا بحصاد أقماحهم بشكل يدوي وخاصة في الريف الشرقي ويقومون الآن بدراسة الحبوب ليتم تسويقها، ومن المتوقع أن تصل كميات الحبوب المسوقة في الريف المحرر إلى ٣٥ ألف طن من أصل التقديرات التي وضعت في بداية الموسم وكانت ٤٥ ألف طن، ويعزو مدير الزراعة السبب إلى الظروف الجوية التي رافقت الموسم وقلة الأسمدة والأمطار التي احتاجها المحصول في وقت الذروة.

وعن المحاصيل التكثيفية الصيفية ذكر مدير الزراعة أنه تمت زراعة نحو أربعة آلاف هكتار بمحصول السمسم الذي تشهد زراعته إقبالاً جيداً بالمقارنة مع محصول الجبس البذري الذي شهد تراجعاً خلال السنوات الأخيرة، حيث لم تتجاوز المساحات المزروعة به ألف هكتار في كل مناطق الريف المحرر في الرقة.

> إحجام عن زراعة «الذهب الأبيض» بسبب التكاليف الكبيرة وقلة المردود